

هل حان وقت الاعتذار الحكومي للصحافة الأردنية

إهمال السلطات لقطاع الإعلام أفقدها القدرة على توجيه الرأي العام



تعاني الصحافة الأردنية من الإهمال والتقصير الحكوميين منذ سنوات، وتبدو زيارة رئيس الوزراء بشر الخصاونة إلى صحيفة "الرأي" بمثابة التفاتة متأخرة لقطاع رئيسي يعتبر محركاً للرأي العام لم تستفد منه الحكومة خلال فترة حرجة شهدت العديد من الأزمات على المستويين المحلي والإقليمي.

عمان - مثلت زيارة رئيس الوزراء الأردني بشر الخصاونة الخميس لصحيفة "الرأي" وتقديمه التهنئة ببوبيلها الذهبي إشارة اعتذار واضحة عن إهمال حكومي استمر طويلاً بحق الصحافة والإعلام في الأردن. وتعتبر الرأي المؤسسة الصحافية الأكثر أهمية في البلاد وتضطلع بمهام في التوعية الوطنية وحمل مشروع الدولة الأردنية باعتراف الخصاونة، لكن حالها كحال باقي الصحف الأردنية: أزمات متعددة وديون متراكمة، وعاملون دون أجور منذ أشهر، كما أنها دون رئيس تحرير منذ مطلع أبريل الماضي، حيث تم تعيين عماد عبدالرحمن رئيساً لتحرير الصحيفة بالوكالة بعد استقالة راكان السعيدة من منصبه الذي استقال أيضاً من مهته كتنقيب للصحافيين في نفس الوقت دون أسباب واضحة.

صحافي أردني: الشعارات الحكومية عن أهمية الصحافة دعائية إعلامية في المناسبات، بينما الصحف لا تملك زمام المبادرة

الصحافة لا تستطيع القيام بدورها دون دعم

عمان بالحجز على موجودات الجريدة في القضية الإجرائية المرفوعة من إحدى شركات المقاولات. ودعت المحكمة الراغبين في المزاودة التقديم خلال 30 يوماً؛ لتكون صحيفة الرأي عليها التزامات مالية كبيرة وخاصة أن هناك بعض الجهات الأخرى تطالب الجريدة باستحقاقات مالية تراكمت عليها منذ سنوات طويلة، أبرزها مبلغ خمسة مليون دينار (الدينار الأردني يعادل 1.41 دولار أميركي) لمؤسسة الضمان الاجتماعي إضافة إلى ديون أخرى. ولفت خالد الشقران مدير مركز الرأي للدراسات إلى أن الصحيفة لا تحتاج فقط إلى الدعم المالي، وإنما إلى تسهيلات وقرارات قد تساهم في إيجاد حلول للتحديات ومنها رفع سعر الإعلان الحكومي.

وأشار الصحافي الأردني إلى أن "الشعارات الحكومية ليست سوى أداة للدعاية الإعلامية في المناسبات مثل أن الصحافة تلعب دور الرقابة والمساءلة للسلطات الأخرى وتضمن حق الناس في المعرفة وأداة لممارسة المواطنة الفاعلة، في حين أنها لا تملك الاستقلالية ولا زمام المبادرة". ومن جهته عرض رئيس تحرير الرأي بالوكالة وعدد من العاملين في الصحيفة أبرز القضايا والتحديات التي تواجه مسيرة العمل، وخصوصاً التحديات المالية وعدم تسلمهم رواتبهم منذ أشهر، مطالبين بالإسراع في تعيين رئيس تحرير للصحيفة قادر على النهوض بالمؤسسة والعاملين فيها. والمشاركة في زيارة رئيس الوزراء الأردني لصحيفة الرأي التزامت مع صدور قرار محكمة في جنوب العاصمة الأردنية

للصحافة الأردنية، مستغرباً كيف تقف الدولة في موقع المتفرج على أزمة الصحافة؟ وأقر الخصاونة بأن تامين الجانب المعيشي أمر أساسي لمؤسسة عريقة مثل صحيفة الرأي ونظيراتها في الصحف الورقية المطبوعة لاسيما وأن الإعلام الورقي كان طيلة فترة مضت هو الوسيلة الوحيدة للتعبير عن المكنون الإعلامي قبل الدخول في عصر الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي. وكان المطلب الأساسي لأهل القطاع هو إنشاء صندوق لدعم الصحافة والإعلام، لاسيما أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تحمل خطاب الحكومة وأخبار وششاطات الوزارات والمؤسسات الحكومية. ووجه وزير الإعلام الأسبق طاهر العدوان تساؤلاً للمعنيين بقطاع الإعلام قبل أيام بمناسبة الذكرى المثوية

وقدمت خدماتها في تبني رسالة الدولة على مدى عقود من الزمن. ويرى الصحافيون أن الحكومة تخلت عن الصحافة الورقية في مرحلة أزمة كورونا يضاف إلى ذلك اختلالات إدارية متركمة في المؤسسات الصحافية وزيادة النفقات خلال السنوات السابقة، في الوقت الذي تراجع فيه سوق الإعلان التجاري خلال 5 سنوات بنسبة وصلت إلى 60 في المئة. وكان المطلب الأساسي لأهل القطاع هو إنشاء صندوق لدعم الصحافة والإعلام، لاسيما أن وسائل الإعلام بمختلف أنواعها تحمل خطاب الحكومة وأخبار وششاطات الوزارات والمؤسسات الحكومية. ووجه وزير الإعلام الأسبق طاهر العدوان تساؤلاً للمعنيين بقطاع الإعلام قبل أيام بمناسبة الذكرى المثوية

وذكرت مصادر أردنية أن الحكومة بدأت تعي حاجتها للصحافة والإعلام للتأثير على الرأي العام، وتخفيف حدة الاستياء الشعبي بسبب الأزمة المعيشية الخائفة التي يعيشها المواطنون في هذه الفترة على الصعيد السياسي والاقتصادي والصحي، خصوصاً أن المواطن الأردني يهتم بالصحافة ويتابع ما تنشره ويتفاعل مع صحف بلاده. وقالت وكالة الأنباء الأردنية "بترا"، إن الخصاونة لفت خلال زيارته إلى الدور الوطني الهام الذي لعبته الرأي في الكثير من المفاصل والمحطات الكبرى التي مرت بها الدولة الأردنية. ولعل أزمة الأمير حمزة الأخيرة دفعت الحكومة إلى إعادة النظر في إهمالها للصحافة التي باتت خيرة إعلام يظلون عليها "صحافة تحت الإنعاش"، حيث

كعكة الإعلانات الرسمية في تركيا تُوزع حسب ولاء الصحف لأردوغان

المفروضة على الصحف، في حين لم يجد صحافيون آخرون وسيلة صحافية أو إعلامية يعملون بها". وأشار إلى أنه "تم رفع دعوى قضائية ضد صحافيين في 2020، بينما جرى اعتقال 86 صحافياً، وارتفع عدد الصحافيين الموقوفين حتى 1 يناير 2021 إلى 70 صحافياً". واهتمت قوات الأمن في تركيا هذا الأسبوع، منزل حسن تولغا مراسل صحيفة محلية، عقب تشهده وقائع سببها في بلدية عثمانية التي يديرها حزب الحركة القومية، حليف حزب العدالة والتنمية الحاكم. وعقب مداومة منزله قامت عناصر الأمن بطرح تولغا أرضاً وتقييده وفق ما رصدت كاميرا المراقبة بالمنزل لحظات المداومة.

منذ إقرار نظام الحكم الرئاسي. فمُنذ أن تم نقل تبعية المؤسسة إلى إدارة الاتصالات، لم تشارك مؤسسة الإعلانات الصحافية بياناتها كما كان في السابق. وتُخضع 90 في المئة من وسائل الإعلام في تركيا لرجال أعمال مقربين من الحكومة، أي أنها تحت سيطرة الرئيس رجب أردوغان، وفق تقرير سابق لمؤسسة "مراسلون بلا حدود".

78 في المئة من الإعلانات الرسمية فازت بها الصحف التركية الموالية على حساب الصحف المعارضة

وتعيش الصحف ووسائل الإعلام في تركيا أزمة كبيرة على خلفية القيود الكبيرة التي تصل إلى حد إغلاق الصحف ووسائل الإعلام لانتقادها الأوضاع المتردية التي تشهدها البلاد على كافة الأصعدة، لاسيما الاقتصادية منها. وبحسب تقرير "حرية الصحافة لعام 2020" الذي أعده حزب الشعب الجمهوري المعارض، فإن حال الإعلام اتجه إلى الأسوأ في العام الماضي. وأوضح التقرير أن العام الماضي كان في المجمل صعباً للغاية بالنسبة إلى الصحافيين وحرية الصحافة، مضيفاً أن ممارسات النظام القمعية ضد حرية الرأي كانت على أشدها. ولفت إلى أن 97 صحافياً قدموا استقالاتهم خلال 2020 بسبب الرقابة

أنقرة - كشفت بيانات رسمية تركية تلقي الصحف المؤيدة للرئيس رجب طيب أردوغان الحصة الأكبر من الإعلانات التي توزعها وكالة الصحافة الإعلانية وذلك على حساب الصحف المستقلة والمعارضة. وقالت وسائل إعلام تركية إن السياسة الحكومية تهدف إلى التضييق على الصحف المعارضة وخنقها مالياً، مقابل مكافأة الصحف المؤيدة على محاباتها لأردوغان. وكررت تقارير مؤسسة الإعلانات الصحافية التابعة لمديرية الاتصالات التابعة لرئاسة الجمهورية، أن الصحف الموالية للحكومة تلقت العام الماضي النسبة الأكبر من الإعلانات الرسمية بنسبة 78 في المئة منها فيما حصلت الصحف الأخرى غير المحسوبة على الحكومة على 22 في المئة فقط من الإعلانات الرسمية.

ومن بين أشهر الصحف الموالية التي حصلت على نصيب كبير من الإعلانات: صباح، ديميروان، تروكوفان، بوستا، ملييت، أما الصحف المعارضة فهي تسع من بينها "جمهورية" و"سوزجو". ومن ناحية أخرى، زادت العقوبات المفروضة على الصحف المعارضة بنسبة 150 في المئة في عام 2020. وكانت 97 في المئة من الغرامات المطبقة على الصحف المعارضة من نصيب بيرجون، جمهورية، إيفرينسل، كوركوسوز وسوزجو. وتعد هذه الأرقام سرية إلى حد كبير، لأن مؤسسة الإعلانات الصحافية توقفت عن مشاركة تقارير نشاطها مع الجمهور

فرنسا تتهياً للانتخابات بمكافحة التضليل الإعلامي الأجنبي

المدرس صامويل باتي على يد متطرف إسلامي في أكتوبر عام 2020. ويشكل التضليل الإعلامي قلقاً متزايداً للاتحاد الأوروبي، وقد كشف مسؤولو الاتحاد الأوروبي الأسبوع الماضي عن خطط لتعزيز مدونة سلوك الكتلة بشأن التضليل عبر الإنترنت، لمنع شركات الإعلانات الرقمية من الاستفادة من "الأخبار المزيفة". وأفادت فيرا جوروفا نائبة رئيس المفوضية الأوروبية "نريد قطع الأموال عن منتجي المعلومات المضللة المنهجيين. لا تزال المعلومات المضللة أمراً يتم الترويج له جيداً، لذلك نريد أيضاً إشراك صناعة الإعلان لعدم وضع إعلانات بجوار المعلومات المضللة". وتتضمن خطة الاتحاد الأوروبي تشجيع شركات الإعلانات الرقمية على الاشتراك في المدونة.

وأشار إلى أن الوكالة ستساعد "السياسيين والدبلوماسيين والقضاء والصحافة على إدراك أنه من أصل 400 ألف تغريدة على خببر ما قد تكون هناك 200 ألف تغريدة آتية من بوت في منطقة أجنبية، أو أن نقاشاً معيناً مصدره تروول (متصيد)". وشدد بويون على أن الوكالة الفرنسية الجديدة التي سيتم إطلاقها في سبتمبر لن تعمل كجهاز مخابرات، بل وستدقق في نشاطها لجنة أخلاقيات تشكل من قضاة ودبلوماسيين وإعلاميين وعاملين في مراكز أبحاث. ولفت إلى أن الأمانة العامة للدفاع والأمن ستراقب عن كثب الانتخابات البرلمانية في سبتمبر في ألمانيا على أمل استخلاص الدروس منها. وأفادت مصادر أجنبية أن الحكومة اختبرت المشروع بالفعل في أعقاب مقتل

باريس - أعلنت الحكومة الفرنسية عن خطط لإنشاء وكالة لمكافحة التضليل الإعلامي الأجنبي والأخبار المزيفة التي تهدف إلى "زعزعة الدولة"، مع تحضر البلاد لانتخابات رئاسية في أقل من عام. وتسعى السلطات الفرنسية إلى تجنب أجنبي في انتخاباتها القادمة كما حدث إبان الانتخابات الرئاسية الأخيرة عام 2017، حيث تم تحميل جماعات مرتبطة بروسيا مسؤولية قرصنة كيبورتات حركة "إلى الأمام" الوسطية للرئيس إيمانويل ماكرون خلال مواجهته منافسته اليمينية المتطرفة المناهضة للاتحاد الأوروبي مارين لوبان في الجولة الثانية. وسبق أن اتهم قرصنة روس بمحاولة التدخل لصالح دونالد ترامب في انتخابات الرئاسة الأميركية عام 2016، وأيضاً في الاستفتاء الذي أجرته بريطانيا للخروج من الاتحاد الأوروبي، لكن موسكو تنفي أن تكون ضالعة في أي تدخل في انتخابات دول أجنبية. والوكالة الفرنسية المزمع إنشاؤها والتي ستديرها "الأمانة العامة للدفاع والأمن القومي" (إس جي دي. إس إن) ستشغل نحو 60 شخصاً لمراقبة المحتوى على الشبكة العالمية، وفق ما قال رئيس "إس جي دي. إس إن" ستيفان بويون في البرلمان. وأضاف بويون أمام لجنة الدفاع في الجمعية الوطنية أن هذه المبادرة ستسعى لتحديد الهجمات الإلكترونية التي تأتي "من دولة أو منظمة أجنبية وتهدف إلى زعزعة الاستقرار السياسي للدولة".



الأخبار الكاذبة آفة العصر الرقمي